الأمم المتحدة

EP

UNEP/EA.3/15

Distr.: General
21 September 2017

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك
تنفيذ قرارات جمعية البيئة

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤/٢ المتعلق بالتجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

في أيار/مايو ٢٠١٦، اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القرار ١٤/٢ المتعلق بالتجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية. ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤/٢ على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من القرار.

* UNEP/EA.3/1.

أولاً – مقدمة

١- اتخذت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثانية، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٦، القرار ١٤/٢ المتعلق بالتجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية، الذي طلبت فيه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جملة أمور، النهوض بالمعرفة التي تدعم الإجراءات المستنيرة، بما في ذلك من خلال مواصلة تقييم الآثار البيئية للتجارة غير القانونية في الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية والاتجار بها، وتقديم تحليل للممارسات الفضلى على الصعيد الدولي فيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية، بوصف ذلك نهجاً للتصدي لمشكلة الاستخدام غير المستدام للأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية والتجارة غير القانونية في هذه الأحياء والمنتجات؛ ودعم الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وتشجيع تغيير السلوك في أسواق الاستهلاك بشأن الأحياء البرية ومنتجات الحياة البرية المتاجر بها بصورة غير قانونية، بما فيها النباتات والحيوانات؛ ومواصلة التعاون مع اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وغير ذلك من الشركاء في الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والنباتات البرية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها، بسبل منها مواصلة دعم أنشطة خطة العمل المتعلقة بالفيل الأفريقي؛ والعمل مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى ذات الصلة من أجل تأكيد وتوثيق أحدث المعارف بشأن الجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة؛ ويتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤/٢ على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من القرار. وسيشكل التقدم المحرز إسهاماً في الإنجاز المتوقع (ب) في إطار البرنامج ٤، المتعلق بالإدارة البيئية، من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دولياً والامتثال للالتزامات ذات الصلة).

ثانياً – التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٤/٢

٢- تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية من أجل إعداد تقييم شامل للممارسات الفضلى في مجال إشراك المجتمع المحلي في إدارة الحياة البرية. وقد تم تقاسم التحليل[(١)] على نطاق واسع من أجل استعراضه مع الجهات الشريكة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالإدارة المستدامة للحياة البرية[(٢)]، والشعوب الأصلية وشبكات المجتمعات المحلية. ويقارن التقرير الدروس المستفادة خلال عقود من الخبرة في الإدارة القائمة على المجتمعات المحلية للحياة البرية في جميع أنحاء العالم مع الخبرة المكتسبة حديثاً منذ بدء الأزمة الراهنة للتجارة في الأحياء البرية. وتتشابه الدروس المستفادة في الماضي والحاضر بشكل ملحوظ، وتشمل الحاجة إلى توفير حوافز واقعية وتهيئة بيئات تمكينية وإقامة مؤسسات حوكمة مشروعة على صعيد المجتمعات المحلية. ويخلص التقرير إلى أنه، بالرغم من كون الدروس المستفادة بشأن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الحياة البرية دروساً

(١) متاح على الرابط http://hdl.handle.net/20.500.11822/21968.

(٢) من ضمن الأعضاء الحاليين في الشراكة التعاونية المعنية بالإدارة المستدامة للحياة البرية الجهات التالية: أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومركز البحوث الحرجية الدولية، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، وأمانة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمجلس الدولي لحماية حيوانات الصيد والحياة البرية، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، والشبكة الدولية لرصد التجارة في الحياة البرية (TRAFFIC International)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر www.fao.org/forestry/wildlife-partnership/93140/en/).

واضحة ومعروفة، فقد مُني التنفيذ بالفشل المستمر، لا سيما من حيث تخويل السلطة للمجتمعات المحلية، وهو أمر ضروري وإن كان ينطوي على تحديات من الناحية السياسية. فخلال الأزمة الحالية للتجارة في الأحياء البرية، تميل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة إلى إبداء ردود فعل عسكرية بشكل متزايد وتركز على الإنفاذ. ويشير التقرير إلى أن هذه النهج تنطوي على خطر الإضرار بحقوق الإنسان وبفعالية الجهود الأوسع نطاقاً لحفظ الحياة البرية في نفس الوقت. ويُبرز التقرير أيضاً الحاجة إلى إسماع صوت المجتمعات المحلية التي تعيش مع الحياة البرية في عملية صنع القرار على جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

٣- وفي سياق الاستراتيجية المشتركة الأفريقية لمكافحة التجارة غير القانونية في الحيوانات والنباتات البرية، التي أحاطت جمعية البيئة علماً بها أيضاً في قرارها ١٤/٢، عمل برنامج البيئة على تقديم الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة التنسيق الفعال لتنفيذ الاستراتيجية. وفي إطار هذا العمل، قدم برنامج البيئة الدعم لإعداد وعقد الاجتماع الافتتاحي لفريق الخبراء المعني بتنفيذ الاستراتيجية المشتركة الأفريقية، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤- وقد بدأ برنامج البيئة العمل، من خلال المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، من أجل تقييم وتحديد الأخطار المتعددة التي تهدد الحياة البرية والتنوع البيولوجي، مثل التجارة غير القانونية في الأحياء البرية، فضلاً عن تحويل الموائل، والصيد، والأنواع الغريبة الغازية. وحددت البحوث في مرحلة أولى من التحليل ''بقاع ساخنة'' للخطر عن طريق رسم خرائط التوزيع المكاني للتهديدات التي تتعرض لها الأنواع على الصعيدين العالمي والوطني، وتحديد مواقع الأخطار المتعددة التي لها تأثير متضافر على الأنواع، بوصف ذلك مقياساً لشدة الخطر. واضطلع المركز أيضاً بالتحليل المكاني للتهديدات التي تتعرض لها الحياة البرية بفعل التلوث، في إطار التحضير للدورة الحالية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وأجرى المركز كذلك تحليلاً للمستويات والاتجاهات في التجارة القانونية في الأحياء البرية عالمياً وعلى الصعيد الإقليمي، واستكشف العلاقات بين مستويات التجارة القانونية وغير القانونية في فئات متنوعة من الأنواع البرية. وقُدمت نتائج هذه التحليلات لنشرها في المؤلفات العلمية الخاضعة لاستعراض الأقران، وأُتيحت على الصعيد الإقليمي وخلال الاجتماعات الأخيرة لمؤتمري الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض واتفاقية التنوع البيولوجي.

٥- ومن ضمن الإنجازات الرئيسية في مجال تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالفيل الأفريقي، التي أمكن تحقيقها بفضل الدعم الذي قدمه صندوق الفيل الأفريقي، استعراض القوانين المتعلقة الأحياء البرية، والإنفاذ الصارم للأحكام القضائية الصادرة بحق الصيادين العاملين دون ترخيص في إثيوبيا؛ والقضاء على ظاهرة التعدي على المحاصيل ومنع الفيلة من التنقل خارج غابة ثورما المحمية في ملاوي؛ وتعزيز قدرات ما يزيد على ٣٠٠ من موظفي الإنفاذ في إثيوبيا وغانا في تسيير بعثات مكافحة الصيد غير المرخص له، والتعرف على منتجات الأحياء البرية وجمعها ومناولتها.

٦- وقد دعم برنامج البيئة عملية سن وتنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بالتجارة غير القانونية في الأحياء البرية في أربعة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويجري التخطيط لتقديم المساعدة التقنية القانونية لسبعة بلدان أخرى في مختلف أنحاء العالم. وأُعدت دراسة في أمريكا اللاتينية عن حالة الملاحقة القضائية للجرائم البيئية واتجاهاتها والثغرات فيها. وبالإضافة إلى ذلك، شارك برنامج البيئة في رعاية العمل الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوضع وإخراج دليل مرجعي سريع وإجراءات تشغيلية موحدة للمحققين والمدعين العامين في مكافحة الجرائم ضد الأحياء البرية في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٧- وتمكن كبار المسؤولين من ٢٢ بلداً في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ من تعميق فهمهم المشترك للعناصر والأحكام الرئيسية الضرورية لوضع الأطر القانونية الفعالة وبذل الجهود المنسقة من أجل تفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في التجارة غير القانونية في الأحياء البرية والمنتجات الحرجية خلال ندوة أفريقيا-منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بتعزيز الأطر القانونية لمكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية، المعقودة في بانكوك يومي ٤ و٥ تموز/يوليه ٢٠١٧[٣]. وكانت الندوة الحدث الرئيسي الأول الذي نظمته فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة غير القانونية في الأحياء البرية والمنتجات الحرجية، التي يرأسها حاليا برنامج البيئة[٤].

٨- وأطلق برنامج البيئة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، عملية للخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية التقنية المعنية ببحث واستعراض مشروع تقرير عن الحالة الراهنة للمعارف بشأن الجرائم التي لها تأثير خطير على البيئة. وفي أعقاب الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاستشارية التقنية، قُدم مشروع التقرير إلى فريق خبراء يضم ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لمواصلة استعراضه وتقديم الإسهامات فيه. واجتمع فريق الخبراء في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لاستعراض مشروع التقرير. وشمل الاستعراض الإدلاء بتعليقات وملاحظات مستفيضة استناداً إلى الخبرة العملية للخبراء ومعارفهم. ويقوم معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة حالياً بتجميع إسهامات الخبراء وإدراجها في التقرير قبل الموعد المرتقب لإصدار مشروع مستكمل للتقرير في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٩- وحتى الآن سمحت حملة الأمم المتحدة العالمية على الإنترنت للدفاع عن الحياة البرية (#WildforLife)، التي أطلقتها أمانة برنامج البيئة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في أيار/مايو ٢٠١٦، بمخاطبة ما يزيد على بليون شخص في جميع أنحاء العالم؛ وفي الصين وحدها، تصفح موقع الحملة (الوسمة #WildforLife) ما يبلغ ٣٠٠ مليون شخص؛ وضم ٣٥ من المشاهير أصواتهم إليها، حيث بلغ مجموع عدد متابعيهم في وسائط التواصل الاجتماعي ٤٠٠ مليون شخص؛ وانضم إليها ٢٥ من الشركاء؛ وألهمت ١٥ ٠٠٠ شخص تعهد كل منهم باتخاذ إجراءات من خلال دائرة النفوذ الخاصة به؛ وفي نفس الوقت اختار حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص أنواعا ''نسيبة'' وأكملوا عملية ''الدمج الصوري''[٥] وتقاسموا النتيجة في وسائط التواصل الاجتماعي. وشاهد ١٥ مليون شخص في الصين خلال ٤٨ ساعة مقطع الفيديو المتعلق باليوم العالمي لحيوان أم قرفة، الذي أعدته الحملة العالمية للدفاع عن الحياة البرية، فأصبح مقطع الفيديو الأكثر مشاهدة لبرنامج البيئة في الصين.

١٠- وتبين القياسات أن هذا العمل أسهم إسهاماً كبيراً في توعية الجمهور وتعبئته من خلال أخذ التعهدات. وأعلنت الصين حظراً كاملاً على العاج التجاري بحلول نهاية عام ٢٠١٧؛ ووافق المجلس التشريعي لهونغ كونغ على النظر في فرض هذا الحظر؛ وأغلقت أنغولا سوق بنفيكا في لواندا وأتمت جرد وتدمير مخزوناته العاج بحلول يوم البيئة العالمي لعام ٢٠١٧.

(٣) انظر الصفحتين الشبكيتين www.un.org/development/desa/en/news/forest/wildlife-law-symposium.html و www.cms.int/en/eventcalendar/africa-asia-pacific-symposium-strengthening-legal-frameworks-combat-wildlife-crime.

(٤) انظر الصفحة الشبكية https://www.un.int/news/inter-agency-task-force-launched-combat-illicit-wildlife-trade.

(٥) ملاحظة المترجم: النوع ''النسيب (kindred species)'' هو نوع من أنواع الحيوانات البرية يختاره الشخص ويُعيره اسمه سعيا للحفاظ على ذلك النوع. و ''الدمج الصوري'' هو تشكيل صورة معدلة رقميا تجمع بين الشخص والحيوان المختار.

١١- وتستند السنة الثانية من الحملة العالمية للدفاع عن الحياة البرية إلى ما تم من توعية وإلى والزخم الذي حققه برنامج البيئة والمشاهير والشركاء على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد وضع برنامج البيئة دليلاً لمخططي الاتصالات على الصعيد الوطني للمساعدة على اتخاذ مبادرات في مجال الاتصالات تهدف إلى تقليص الطلب على الأحياء البرية والمنتجات الحرجية. ومن المتوخى أن تساعد هذه الأداة على وضع استراتيجيات للاتصال لأغراض التنمية من خلال أنشطة الدعوة والتعبئة الاجتماعية والاتصالات الهادفة إلى تغيير السلوك، بما يشكل برنامجاً شاملاً متعدد السنوات، يُسفر في نهاية المطاف عن تخفيض الطلب على الأحياء البرية والمنتجات الحرجية. وسيُضطلع بنشاط تجريبي في فييت نام وإثيوبيا بحلول نهاية عام ٢٠١٧ قبل رفع مستواه في عام ٢٠١٨ إلى حلقات عمل إقليمية.

١٢- وتمس الإنجازات الموجزة أعلاه جميع مؤشرات الأداء الثلاثة للإنجاز المتوقع (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٤ المتعلق بالإدارة البيئية من برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٣- ويأتي هذا التقرير في الوقت المناسب، إذ يتناول جوانب هامة من قرار الجمعية العامة ٣٢٦/٧١ المتعلق بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي اتُّخذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ودعت الجمعية العامة الدول الأعضاء في ذلك القرار على وجه الخصوص إلى زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة، بما في ذلك من موارد الحياة البرية المحلية، وإقامة أو تعزيز الشراكات التعاونية ... بغية زيادة دعم الجهود التي تقودها المجتمعات المحلية لحفظ الحيوانات البرية، وتعزيز استبقائها للمنافع، من أجل حفظ الحياة البرية وإدارتها على نحو مستدام.

ثالثاً – التوصيات والإجراء المقترح اتخاذه

١٤- واستناداً إلى نتائج تحليل الممارسات الفُضلى في مجال إشراك المجتمع المحلي في إدارة الحياة البرية، قد تود جمعية الأمم المتحدة للبيئة أن تنظر في اتخاذ قرار تحث فيه الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة والمجتمع المدني على كفالة كون أية استراتيجيات وخطط عمل وبرامج ومشاريع تضعها بهدف مكافحة الاستخدام غير المستدام للحياة البرية والتجارة غير القانونية فيها تتضمن الاعتراف الكامل بالحِكم الرئيسية المستمدة من البحوث والممارسات الواسعة النطاق في مجال إدارة المجتمعات المحلية للحياة البرية، وإدماجها وتطبيقها، بما في ذلك في مضمار استراتيجيات الإنفاذ. وبوسع الجمعية أيضاً أن تحث الدول الأعضاء على السعي لإيجاد السبل لتعزيز الفرص المتاحة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كي تعرض آراءها وأولوياتها ومنظوراتها في ميادين رسم السياسات وصنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بالحياة البرية، بسبل منها، حسب الاقتضاء، اختطاط مسارات واضحة وميسرة لتقلي الإسهامات، تسهيلاً للمشاركة المجدية على جميع المستويات.

١٥- وقد تود جمعية الأمم المتحدة للبيئة:

(أ) أن تطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم للدول الأعضاء بانتظام آخر المستجدات بشأن التهديدات الأوسع نطاقاً التي تتعرض لها الحياة البرية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن التلوث وفقدان الموائل، وأن يحلل هذه التشكيلات من المخاطر على مستويات مختلفة، من أجل المساعدة على تحديد المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى استجابات إضافية لحفظ الأنواع البرية، وتوجيه تلك الاستجابات بحيث تحقق الفعالية؛

(ب) أن تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الصعيد الوطني، ومن خلال التعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي، من أجل منع الاستخدام غير المستدام لمنتجات الحياة البرية والتجارة غير القانونية فيها، والكشف عن ذلك الاستخدام وتلك التجارة والتصدي لهما؛

(ج) أن تشجع الدول الأعضاء على وضع تدابير تهدف إلى التصدي للجرائم ذات الآثار الخطيرة على البيئة، والنهوض بتلك التدابير بدعم من المدير التنفيذي وبالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أن تدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف مشاركة القطاع العام في مكافحة الاستخدام غير المستدام للحياة البرية والتجارة غير القانونية فيها، سعياً لتقليص الطلب على الأنواع المهددة بفعل التجارة، وتخويل السلطة للمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية كي تتولى تحديد المنتجات غير القانونية للأحياء البرية والإبلاغ عنها على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي.